المحاضرة التاسعة -9-

أهداف المحاضرة:

التعرف على تطور مسار تجربة التنمية في الجزائر والمراحل التي مرت بها.

عناصر الدرس:

- التجربة التنموية في الجزائر

4- التجربة التنموية في الجزائر

شهدت الجزائر عقب استقلالها بعض الأنماط في تسيير الاقتصاد الوطني، بداية بالتسيير الذاتي أو الإدارة الذاتية وفق النموذج اليوغسلافي سابقا، مرورا بنمط الاقتصاد المخطط أو النظام الاشتراكي الذي أقره مؤتمر طرابلس قبيل الاستقلال، حيث دام العمل بهذا النظام إلى غاية عام 1988، لتتحوّل الجزائر إلى نمط اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر، وفيما يلي عرضا مختصرا لأهم السياسات الاقتصادية التي عرفتها البلاد على ضوء الأنظمة الاقتصادية المطبقة كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

1. نمط التسيير الذاتي: [بعد الاستقلال إلى غاية 1965]

عقب خروج المستعمر من الجزائر عام 1962، ورغم أن مؤتمر طرابلس أقر تطبيق النظام الاشتراكي للدولة الجزائرية، إلا أن الأسلوب الذي تجسد في هذه الفترة كان نمط التسيير الذاتي الشبيه بالإدارة الذاتية للمشروعات في يوغسلافيا، هذه الأخيرة التي نجحت إلى حد كبير في تجسيد تجربة الإدارة الذاتية، لأنها طبقته على أساس دراسة وتخطيط جيد، ويعتبر هذا النظام أقرب الى النموذج الرأسمالي منه إلى الاشتراكي، رغم أن يوغسلافيا كانت تتبع النظام الاشتراكي، فالدولة لا تتدخل في المشروعات، ويوكل للعمال بتسييرها، وهم من يجنون الأرباح، وقد كانت تجربة رائدة أنذاك، لكن في الجزائر لم يكن هذا النظام مخططا له من قبل الحكومة، بل كان تلقائيا، فبعد مغادره الآلاف من المستوطنين المعمرين في الجزائر من مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، قام الفلاحون والعمال تلقائيا بتسيير الوحدات الإنتاجية، وهذا

من أجل تفادي توقف عملية الإنتاج، بعد ذلك أصدرت الحكومة مراسيما ونصوصا تنظيمية وقانونية لإضفاء الطابع الشرعي على هذا النمط من التسيير، ورغم ذلك لم يدم العمل بهذا النموذج، فسرعان ما توجهت الدولة إلى إلغائه فيما بعد.

تميزت تجربة التسيير الذاتي في بلادنا بعدة مظاهر، كونها كانت عملية عشوائية، كما كانت تجربة فاشلة، وبالمقارنة مع المرحلة السابقة أثناء الاستعمار الفرنسي، فان الاحصائيات تبين تراجع الانتاج بشكل ملحوظ من ناحية المردودية خلال فترة تطبيق هذا النموذج، خاصة فيما تعلّق بالمنتوجات الفلاحية، كما أن تطبيق هذا النمط في الاقتصاد كانت قصيرا ولم يدم طويلا، فمنذ العام 1965 دخلت الجزائر مرحلة جديدة بتطبيقها للنظام الاشتراكي والذي شهد عدة سياسات، ومر بمراحل، ودام إلى غاية عام 1988.

2. مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي

ورثت الجزائر بعد الاستقلال أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية إثر انتهاء حرب التحرير وخروج المستعمر الفرنسي عام 1962، فكل القطاعات الاقتصادية كانت تعاني من مشاكل جمة، وعلى إثر الانقلاب (التصحيح الثوري) الذي حدث عام 1965، رأت القيادة أنذاك ضرورة تغيير هذه الأوضاع، ووضع مخطط لمشروع وطني يخلص البلاد من التبعية والتخلف، ويقوم ببناء اقتصاد دولة حديثة، فتم تبني النظام الاشتراكي لتسيير الاقتصاد الوطني، واتجهت الدولة إلى التصنيع السريع والكثيف، خاصة الصناعات الثقيلة، ابتداء من عام 1967، وكانت أهداف السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت بناء اقتصاد وطني قوي والقضاء على البطالة،

والاستجابة لاحتياجات السكان، وتجسيدا لأهداف التنمية الوطنية الشاملة، فضلا عن استكمال الاستقلال الوطني بعيدا عن التبعية.

لقد شملت هذه الاستراتيجية مرحلتين هما[82]:

- **مرحلة الاصلاحات الكبرى للبنى الاقتصادية:** وتضمنت عدة سياسات، مثل التأميم، الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والبدء بتجسيد المشروعات الصناعية الكبرى وانتهت هذه المرحلة في نهاية المخطط الرباعي الاول 1970 إلى غاية 1973.
- **مرحله النمو السريع للاستثمارات الصناعية:** وقد شمل ذلك قطاع النفط وقطاع البناء والفلاحة والحديد والصلب، حيث تشكلت بفعل هذه السياسة الاقتصادية والنظام الاشتراكي ما يسمى بـ "رأسمالية الدولة"، فكان الاهتمام منصبا أكثر بالصناعة على حساب الزراعة، مما ترتب عنه بيروقراطية البيروقراطيين والتكنوقراطيين، الذين أعطيت لهم صلاحيات تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم فيه واتخاذ القرارات الاقتصادية.

اعتمدت الدولة في تسيير الاقتصاد وفق آليات النظام الاشتراكي على مداخيل المحروقات، ولهذا فإن الاقتصاد كان ريعيا، وأي صدمة تمس الأسعار تؤثر في الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم فهي تؤثر على الاقتصاد والدولة، حيث أن النظام الاشتراكي في الجزائر كان فاشلا إلى أبعد الحدود، إذ أنه مع نهاية الثمانينيات شهدت البلاد أزمة اقتصادية صعبة ومشاكل اجتماعيه جمة، أدت إلى انفجار

---

[82] – عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

الوضع في أكتوبر 1988، كما شهدت الجزائر اختلالات هيكلية بداية التسعينيات، كان أهمها أزمة المديونية، حيث اضطرت الدولة إلى ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية، أبرزها إلغاء النظام الاشتراكي المطبق على الاقتصاد الوطني، وتبني نظام اقتصاد السوق، وتطبيق حزمة إصلاحات أهمها؛ الخوصصة والتصحيح الهيكلي بداية من عام 1994.

سياسة التأميم:

يعتبر التأميم أحد سمات الاقتصاد الوطني في العهد الاشتراكي، ويهدف إلى جعل مصادر الثروة الطبيعية تحت سيطرت الدولة باعتبار أن ذلك يمثل ملكية الشعب[83]، ولقد اتبعت الجزائر سياسة التأميم منذ تطبيقها النموذج الاشتراكي عام 1965 ليشمل البنوك والمحروقات، وقد أخذت بهذه السياسة كثير من الدول النامية حديثة الاستقلال، كما طبقته بعض الدول الرأسمالية لبعض مشروعاتها في فترات زمنية معينة، كما فعلت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية عندما نجح حزب العمال في الانتخابات عام 1945، رغم أن الانتصار على النازية كان بقيادة حزب المحافظين بزعامة (ونستن تشرشل)، غير أن الناخبين قدّروا تضحياته وحنكته وفكروا في مستقبل بريطانيا ما بعد الحرب ومتطلبات عملية البناء التي تستلزم تدخل الدولة واشرافها على المشروعات العامة لا سيما الكبرى منها.

---

[83] – ناجي سليمان أحمد هزيم الفلاحي وفرحان نزال المساعيد، النظام القانوني للتأميم (دراسة مقارنة)، **مجلة الاجتهاد القضائي** (جامعة تمنغست – الجزائر)، عدد: 11، جانفي 2017، ص164.

في عام 1944 طبقت الدول الاشتراكية سياسة التأميم الكامل في مختلف المرافق الاقتصادية فيها بناءا على الفلسفة التي يقوم عليها المذهب الاشتراكي وهي " الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج"، فالدولة تتدخل في كافة مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية منها، والهدف من ذلك هو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس[84] وألا يستأثر الفرد بمقدرات الأمة فيسيطر عليها دون حسيب أو رقيب، غير أن الاتحاد السوفياتي بدأ تجربته في التأميم منذ انتصار الثورة البلشفية عام 1917، أما في تشيكوسلوفاكيا فبدأ في عام 1945 بداية بالصناعات الغذائية، البنوك وشركات التأمين، وفي يوغسلافيا عام 1946[85]، وفي الجزائر انطلق في عام 1966 بتأميم المصارف ثم عام 1971 تم إقرار تأميم المحروقات ضمن سلسلة الإجراءات التي اتبعتها الدولة تماشيا مع النهج الاشتراكي.

يعرف التأميم بأنّه العملية التي يتم بمقتضاها نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في شكل مشروع أو مجموعة من المشاريع إلى الدولة، إما من أجل تحقيق هدف القضاء الكلي على مظاهر الرأسمالية والملكية الفردية لوسائل الإنتاج تفاديا للاستغلال وهو ما يطلق عليه بـ (التأميم الأيديولوجي)، أو من أجل القضاء

---

[84] – المرجع نفسه، ص169.

[85] – المرجع نفسه، ص ص169–171.

على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني ويسمى بـ (التأميم الإصلاحي)[86]، ولتأميم ثلاثة طرق هي[87]:

– نقل ملكية المشروع إلى الدولة فتزول شخصيته الاعتبارية، ويتخذ شكلا قانونيا جديدا.

– احتفاظ المشروع بكيانه كما كان قبل التأميم، وبالتالي يقتصر إجراء التأميم على نقل ملكية الأسهم للدولة وانتفاعها بما كان ينتفع به المساهمون مع بقاء شخصية المشروع الاعتبارية قائمة.

– التأميم بسحب الالتزام.

يجب الإشارة إلى أن التأميم كسياسة لا تستند فقط إلى الاعتبار القانوني بل لها ضرورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى تنظيمية، فالتأميم له أهمية بالغة في تكريس العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات وإزالة الفوارق بينها خاصة في الدخول، فضلا على منع الملكية الفردية المستقلة التي لا تصب في المنفعة العامة[88].

اتبعت الجزائر سياسة التأميم تماشيا مع مذهبها الاقتصادي المتمثل في الاشتراكية بعد الاستقلال والذي تؤكده النصوص التشريعية والميثاق الوطني وعلى رأسها الدستور، فقد بدأت بالبنوك عام 1966، لما لها من دور في تمويل الاقتصاد

---

[86] – عبد المومين بن صغير، التأميم بين السيادة الإقليمية للدولة وأحكام القانون الدولي، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد: 8، العدد: 1، 2020، ص78.

[87] – المرجع نفسه، ص82.

[88] – المرجع نفسه، ص83.

الوطني وجلّها كان تابعا للفرنسيين بحكم الاستعمار، وفي عام 1971 شرعت في أكبر عملية للتأميم شملت المحروقات باعتبار أن النفط والغاز أحد أهم الموارد الحيوية في الاقتصاد الوطني والذي يساهم سير الاقتصاد وامداده بالأموال فضلا على اعتماد الخزينة على الموارد المالية المتأتية من المحروقات وجبايتها. ومنذ ذلك الحين وإلى غاية التسعينيات أصبحت جل المشروعات العامة تابعة للدولة، حيث ساد القطاع العام جل الحياة الاقتصادية خاصة المشروعات الاستراتيجية كالطاقة، المصارف النقل وغيرها، رغم أن القطاع الخاص كان موجودا لكن بشكل محتشم.

3. مرحله اقتصاد السوق:

بدأت ارهاصات هذه المرحلة عام 1986 بإصلاحات قامت بها الحكومة، مسّت القطاع البنكي، ثم تلاها إصلاحات مسّت المؤسسات الاقتصادية العمومية عام 1988، بصدور قانون 88- 01 الذي أعطى الاستقلالية الإدارية والمالية والشخصية المعنوية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وفصلها عن دائرة الميزانية العامة للدولة، وبعدها جاء إصلاح نظام النقد والقرض عام 1990 بصدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي أعطى صلاحيات واسعة واستقلالية تامة للبنك المركزي، فأصبح له استقلال إداري ومالي وتوازن محاسبي، كما تمّ فصله عن دائرة الخزينة العمومية التي كانت تتحكم في قراراته، لا سيما فيما يتعلّق بعملية إصدار النقود (سك العملة)، وبعد تفاقم أزمة المديونية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائر مع بداية التسعينيات جاء برنامج الاستقرار

الاقتصادي والتعديل الهيكلي بين عامي 1994 و1998، تم فيه جدولة الديون تجاه المؤسسات المالية والنقدية ونادي باريس ولندن، وتطبيق برامج الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، كما تم عقلنة الإنفاق العام وترشيده، فضلا عن رفع الدعم عن بعض المواد، وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع العام واعاده هيكله نظام الحماية الاجتماعية، ناهيك عن فتح باب الاستثمار الاجنبي في المجالات الاقتصادية.

ومع عودة استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاعها نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، استطاعت الجزائر التخفيف من حدّة أزمة المديونية الخارجية والقضاء عليها فيما بعد، والدخول في تطبيق برامج اقتصادية طموحة، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فضلا عن توسيع مشاريع الدولة في البنية الأساسية، وتشييد المؤسسات العامة والمرافق الضرورية كالمؤسسات التربوية والتعليمية والجامعية وغيرها، إلى غاية الصدمة النفطية منتصف عام 2014 التي مست أسعار النفط، والتي وصلت إلى ما دون 30 دولارا للبرميل، مما أثر على مداخيل الحكومة من العملة الصعبة، وانعكاس سلبا على المشاريع الكبرى للدولة، فاضطرت إلى توقيف الكثير منها.